13 - الحالة في مالي

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد المجلس سبع جلسات، منها جلسة رفيعة المستوى، واتخذ قرارين بموجب الفصل السابع من الميثاق، وأصدر بيانا رئاسيا واحدا بشأن الحالة في مالي. واتخذت أربع من جلسات المجلس في إطار هذا البند شكل إحاطات إعلامية، وعقدت ثلاث جلسات لاتخاذ قرار[254]. واجتمع المجلس أيضاً مرة واحدة مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، عملا بالقرار 1353 (2001)[255]. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما فيها معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج. وقام المجلس بإيفاد بعثة إلى مالي وبوركينا فاسو في الفترة من 21 إلى 25 آذار/مارس 2019[256].

ومن بين الإحاطات الإعلامية الأربع التي قُدمت في عام 2019، قدم الأمين العام إحاطة واحدة، وقدم الممثل الخاص للأمين العام لمالي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي إحاطتين، وقدمت الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا إحاطة واحدة. وعُقدت جلسات الإحاطة الإعلامية في سياق التقارير الفصلية للأمين العام عن الحالة في مالي[257]. واستمع المجلس أيضا إلى إحاطة إعلامية قدمها رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2374 (2017)[258]. وركزت مناقشات المجلس على التحديات التي تواجه تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، الموقع في عام 2015 بين الحكومة وائتلاف الجماعات المسلحة وتحالف الجماعات المسلحة التابعة لتنسيقية حركات أزواد، وعلى التقدم المحرز في ذلك التنفيذ. وتناول المتكلمون تنفيذ الأحكام الرئيسية المتعلقة بالإصلاح الدستوري، واللامركزية، وإعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية المعاد تشكيلها، والمشاركة المجدية للمرأة. وتناول المتكلمون أيضا تدهور الأحوال الأمنية والإنسانية في وسط مالي بسبب الهجمات الإرهابية وتصاعد العنف القبلي، وكذلك الجهود التي تبذلها الحكومة وقوات الأمن من أجل إعادة بسط سلطة الدولة بدعم من البعثة المتكاملة. وفي ذلك الصدد، ناقش المتكلمون التعديلات التي أدخلت على ولاية البعثة المتكاملة، وسلامة وأمن حفظة السلام، وأعمال البعثة المتكاملة الرامية إلى دعم تفعيل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من أجل التصدي لتهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية[259].

وفي الجلسة المعقودة في 16 كانون الثاني/يناير 2019[260]، أطلعت الأمينة العامة المساعدة المجلس على ملاحظاتها عقب زيارتها إلى مالي في كانون الأول/ديسمبر 2018 لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق عام 2015. وسلطت الضوء على انطلاق عملية معجلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والدمج، وعلى عقد مشاورات بشأن إعادة الهيكلة الإدارية وتأجيل المناقشات بشأن المصالحة الوطنية في الجمعية الوطنية من أجل إتاحة الفرصة لإجراء المزيد من المشاورات. وأشارت الأمينة العامة المساعدة إلى الاستقطاب الذي اتسم به المشهد السياسي في مالي منذ الانتخابات الرئاسية، فدعت إلى إجراء حوار بناء وشامل بين أصحاب المصلحة السياسيين، بمن فيهم المجتمع المدني والنساء والشباب. وأعربت عن قلقها البالغ إزاء الحالة الأمنية وأشارت إلى الجهود التي تبذلها البعثة المتكاملة من أجل تعزيز المساعدة الأمنية المقدمة للحكومة. ودعت كذلك الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل إلى اتخاذ خطوات لاستئناف عمليات القوة المشتركة في سياق الديناميات المعقدة العابرة للحدود، كما دعت الشركاء الدوليين إلى تقديم الدعم اللازم.

وفي 29 آذار/مارس 2019، عقد المجلس جلسة رفيعة المستوى[261] أعرب فيها الأمين العام عن شعوره بالصدمة إزاء ازدياد أعمال العنف في وسط مالي، لا سيما قتل ما لا يقل عن 160 مدنيا في قرية أوغوساغو في مقاطعة موبتي. وحذر من أن توسع الحركات المتطرفة، الذي تسبب في تفاقم التوترات فيما بين الطوائف، مما يمكن أن يؤدي إلى ارتكاب جرائم وحشية. وإذ أشار الأمين العام إلى أن

(254) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الأول.

(255) عقد الاجتماع في 10 حزيران/يونيه 2019 في إطار البند المعنون "اجتماع مجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة عملا بأحكام الجزأين ألف وباء من المرفق الثاني للقرار 1353 (2001)". انظر S/PV.8542.

(256) لمزيد من المعلومات عن بعثة مجلس الأمن إلى مالي وبوركينا فاسو، انظر الجزء الأول، القسم 34.

(257) S/2018/1174؛ و S/2019/262؛ و S/2019/454؛ و S/2019/782.

(258) انظر S/PV.8636.

(259) لمزيد من المعلومات عن القوة المشتركة، انظر الجزء الأول، القسمين 10 و 11، والجزء الثامن، القسم الثالث.

(260) انظر S/PV.8445.

(261) انظر S/PV.8497.

18 من حفظة السلام قتلوا في الأشهر الثمانية عشر الماضية، أبلغ المجلس بأن البعثة المتكاملة عززت قدرتها على الرد على تلك الهجمات بالتنسيق مع قوات الدفاع والأمن المالية، والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وعملية برخان الفرنسية. وشدد على أن منطقة الساحل بأكملها تواجه تحديات شديدة عابرة للحدود الوطنية، من تغير المناخ والجفاف إلى تزايد انعدام الأمن والتطرف العنيف وتهريب الأشخاص والأسلحة والمخدرات، ودعا جميع الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية إلى تكثيف الجهود الرامية إلى التصدي لتلك الأخطار. ودعا الأمين العام أيضا حكومة مالي والمعارضة السياسية والحركات الموقعة على اتفاق عام 2015 إلى مضاعفة جهودهم للتغلب على التحديات التي تواجه البلد.

وفي الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما الممثل الخاص للأمين العام للمجلس يومي 12 حزيران/يونيه و 8 تشرين الأول/أكتوبر 2019[262]، أفاد عن التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق عام 2015، مع التوقيع على اتفاق سياسي بشأن الحكم بين الأغلبية الرئاسية وحزب المعارضة الرئيسي، وبدء الحوار الوطني الشامل للجميع الذي أطلقه رئيس وزراء مالي المعين حديثا، واعتماد تشريعات لإنشاء منطقة التنمية الشمالية. وأشار أيضا إلى أن إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية المعاد تشكيلها وإصلاحها ما فتئت تحرز تقدما مشجعا، وأن بفضل جهود الحكومة الرامية إلى معالجة الحالة في وسط البلد، إلى جانب الدعم المقدم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، حدث انخفاض كبير في عدد الهجمات على المدنيين بحلول تشرين الأول/أكتوبر. وتحدث بالتفصيل عن قيام البعثة المتكاملة بتنظيم عملية أوريكس في وسط مالي لتعزيز الحماية المادية، ومكافحة الإفلات من العقاب، والتنسيق مع الشركاء العاملين في المجال الإنساني والإنمائي، والتوسط في الصراعات المحلية، والتفاعل مع المجتمعات المحلية. وأفاد الممثل الخاص عن استمرار تدهور الحالة الإنسانية في وسط مالي، حيث وصل عدد المشردين إلى حوالي 000 171 شخص، وهو أكبر عدد منذ عام 2015.

وأطلع رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2374 (2017) المجلس، في الكلمة التي ألقاها أمامه في أكتوبر 2019[263]، على مستجدات أنشطة اللجنة في عام 2019، وسلط الضوء على الإحاطة الإعلامية التي قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع إلى اللجنة.

وتناول المجلس أيضا في قراراته المعتمدة في عام 2019 المسائل المذكورة أعلاه. وفي 3 نيسان/أبريل 2019، أصدر المجلس بيانا رئاسيا أشار فيه إلى أحكام القرار 2423 (2018)، الذي حث فيه حكومة مالي والجماعاتِ المسلحة التابعة للائتلاف والتنسيقية على اتخاذ إجراءات فورية وملموسة من أجل تنفيذ الأحكام الرئيسية لاتفاق عام 2015 المشار إليها في خارطة الطريق المعتمدة في 22 آذار/مارس 2018، وحثهم على مواصلة التعجيل بتنفيذ الاتفاق من خلال تدابير هامة ومجدية ولا رجعة فيها[264].وفي ذلك الصدد، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يقوم، في إطار تقاريره المنتظمة عن البعثة المتكاملة، بتضمين تقريره الفصلي المقبل توصيات بشأن تدابير عملية لخريطة الطريق المنقحة لتنفذها الأطراف المالية في مجالات الأولوية الثلاثة المحددة، وهي إتمام عملية إصلاح دستوري إثر عملية شاملة وتعاونية، واعتماد خطة شاملة لإعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية المعاد تشكيلها وإصلاحها في شمال مالي، وإنشاء المنطقة الإنمائية الشمالية[265].وبالإضافة إلى ذلك، وإذ أعرب المجلس عن قلقه المتزايد إزاء الحالة الأمنية في وسط مالي، شجع السلطاتِ المالية على بذل المزيد من الجهود من أجل إعادة توطيد وجود الدولة في تلك المنطقة، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم للبعثة المتكاملة توصيات بشأن تعزيز دعمها لتلك الجهود[266].

وفي 28 حزيران/يونيه 2019، اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2480 (2019). ومدد المجلس بموجب الفصل السابع من الميثاق ولاية البعثة المتكاملة حتى 30 حزيران/يونيه 2020، وقرر أن تظل أولويتها الاستراتيجية الرئيسية هي دعم تنفيذ اتفاق عام 2015، وأن تكون أولويتها الاستراتيجية الثانية هي تيسير تنفيذ استراتيجية مالية شاملة بقيادة سياسية من أجل حماية المدنيين، والحد من العنف القبلي، وإعادة إرساء وجود الدولة وسلطتها، واستئناف تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية في وسط مالي[267]. وفي القرار نفسه، حث

(262) انظر S/PV.8547 و S/PV.8636.

(263) انظر S/PV.8636.

(264) S/PRST/2019/2، الفقرتان الأولى والسابعة.

(265) المرجع نفسه، الفقرتان السابعة والثامنة.

(266) المرجع نفسه، الفقرة التاسعة.

(267) القرار 2480 (2019)، الفقرتان 17 و 20. ولمزيد من المعلومات عن ولاية وتشكيل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، انظر الجزء العاشر، القسم الأول.

المجلس الأطراف المالية على اتخاذ إجراءات فورية وملموسة لتنفيذ التدابير ذات الأولوية قبل نهاية الولاية الحالية للبعثة المتكاملة، بما في ذلك كفالة إتمام الإصلاح الدستوري؛ وحل المسائل المعلقة المتصلة بمفهوم إعادة تشكيل وإصلاح قوات الدفاع والأمن المالية؛ وإنشاء منطقة التنمية الشمالية من خلال اعتماد التشريعات اللازمة؛ وعقد حلقة عمل رفيعة المستوى لتحديد توصيات ملموسة من أجل كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة ومجدية في الآليات المنشأة بموجب الاتفاق[268]. وطلب المجلس إلى الأمين العام أن يدرج في تقاريره المنتظمة عن البعثة المتكاملة تقييما للتقدم المحرز، وشجع فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار 2374 (2017) بشأن مالي على تحديد الأطراف المسؤولة عن احتمال عدم تنفيذ تلك التدابير ذات الأولوية[269]. وجدد المجلس كذلك الإذن الممنوح للقوات الفرنسية المنتشرة في مالي بأن تستخدم، حتى انتهاء ولاية البعثة المتكاملة، جميع الوسائل الضرورية للتدخل من أجل دعم عناصر البعثة المتكاملة، بناءً على طلب الأمين العام، في حالة تعرضها لتهديد وشيك وخطير[270].

وفي 29 آب/أغسطس 2019، اعتمد المجلس بالإجماع القرار 2484 (2019)، الذي جدد بموجبه، عملا بالفصل السابع من الميثاق، تدابير تجميد الأصول وحظر السفر المفروضة بموجب القرار 2374 (2017) حتى 31 آب/أغسطس 2020[271]. ومدد المجلس كذلك ولاية فريق الخبراء المعني بمالي حتى 30 أيلول/سبتمبر 2020[272].

(268) القرار 2480 (2019)، الفقرة 4.

(269) المرجع نفسه، الفقرة 6.

(270) المرجع نفسه، الفقرة 42. ولمزيد من المعلومات بشأن قرارات المجلس ذات الصلة بالمادة 42 من الميثاق خلال الفترة قيد الاستعراض، انظر الجزء السابع، القسم الرابع – ألف.

(271) القرار 2484 (2019)، الفقرة 1.

(272) المرجع نفسه، الفقرة 3. ولمزيد من المعلومات عن اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2374 (2017) بشأن مالي، انظر الجزء التاسع، القسم الأول.

الجلسات: الحالة في مالي

محضر الجلسة وتاريخها	*البند الفرعي*	*وثائق أخرى*	*الدعوات عملاً بالمادة 37*	*الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها*	*المتكلمون*	*القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)*
S/PV.8445 16 كانون الثاني/يناير 2019	تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2018/1174)		مالي	الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين[أ]	
S/PV.8497 29 آذار/مارس 2019	تقرير الأمين العام عن تنفيذ الفقرة 4 من قرار مجلس الأمن 2423 (2018) (S/2019/207) تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2019/262)		مالي		الأمين العام، وجميع أعضاء المجلس[ب]، وجميع المدعوّين[ج]	
S/PV.8501 3 نيسان/أبريل 2019						S/PRST/2019/2
S/PV.8547 12 حزيران/يونيه 2019	تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2019/454)		مالي	الممثل الخاص للأمين العام لمالي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين[أ]	
S/PV.8568 28 حزيران/يونيه 2019	تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2019/454)	مشروع قرار مقدَّم من فرنسا (S/2019/532)	مالي		13 عضوا من أعضاء المجلس[د]، والجهة المدعوة	القرار 2480 (2019) 15-0-0 (اتُّخذ بموجب الفصل السابع)

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.8607 29 آب/أغسطس 2019	رسالة مؤرخة 6 آب/أغسطس 2019 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار 2374 (2017) بشأن مالي (S/2019/636)	مشروع قرار مقدَّم من فرنسا (S/2019/687)				القرار 2484 (2019) 15-0-0 (اتُّخذ بموجب الفصل السابع)
S/PV.8636 8 تشرين الأول/أكتوبر 2019	تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2019/782)	مالي	الممثل الخاص للأمين العام	سبعة من أعضاء المجلس[ه]، وجميع المدعوّين[و]		

(أ) مثَّل مالي وزيرها للشؤون الخارجية والتعاون الدولي.

(ب) مثَّل كوت ديفوار وزيرها للشؤون الخارجية؛ ومثَّل فرنسا (رئيسة المجلس) وزيرها لشؤون أوروبا والشؤون الخارجية. ومثَّل ألمانيا وزيرها الاتحادي للشؤون الخارجية؛ ومثَّل المملكة المتحدة وزير الدولة لشؤون الكومنولث والأمم المتحدة؛ ومثَّل الولايات المتحدة نائب وزير خارجيتها المعني بالشؤون السياسية.

(ج) مثَّل مالي رئيس وزرائها.

(د) الاتحاد الروسي، وألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وبولندا، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، والصين، وفرنسا، وكوت ديفوار (أيضا باسم جنوب أفريقيا، وغينيا الاستوائية)، والكويت، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

(ه) إندونيسيا، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، والصين، وغينيا الاستوائية، وكوت ديفوار، والولايات المتحدة. وتكلم ممثل الجمهورية الدومينيكية بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2374 (2017) بشأن مالي.

(و) شارك الممثل الخاص في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من باماكو.

الأمريكتان

14 – المسألة المتعلقة بهايتي

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد المجلس أربع جلسات واتّخذ قرارين، أحدهما في إطار الفصل السابع من الميثاق، بشأن المسألة المتعلقة بهايتي. واتُّخذت جلستان من تلك الجلسات شكل مناقشات، فيما عُقدت جلستان لاتخاذ قرار[273]. وباعتماد القرار 2466 (2019)، مدد المجلس، متصرِّفًا بموجب الفصل السابع من الميثاق، ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم العدالة في هايتي لفترة نهائية مدتها ستة أشهر حتى 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019[274]. وبموجب قراره 2476 (2019) طلب المجلس إلى الأمين العام أن ينشئ مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي اعتبارًا من 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019[275].

ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما فيها معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج.

وفي عام 2019، استمع المجلس إلى إحاطات في كل من جلستي المناقشة قدمها وكيل الأمين العام لعمليات السلام، كما قدمتها خلال جلسة المناقشة التي جرت في 12 نيسان/أبريل، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمديرة التنفيذية لمنظمة شركاء في الصحة، وهي منظمة غير حكومية تُعنى بالرعاية الصحية في هايتي. وبالإضافة إلى ذلك، دُعيت رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لأول مرة منذ عام 2009، إلى جلسة بموجب المادة 39 من النظام الداخلي المؤقت، حضره في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019[276]. وأعرب أعضاء المجلس في مداولاتهم عن قلقهم إزاء الحالة في هايتي،

(273) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الأول.

(274) القرار 2466 (2019)، الفقرة 1. ولمزيد من المعلومات عن ولاية وتشكيل بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، انظر الجزء العاشر، القسم الأول.

(275) القرار 2476 (2019)، الفقرة 1. ولمزيد من المعلومات عن ولاية المكتب المتكامل، انظر الجزء العاشر، القسم الثاني.

(276) لمزيد من المعلومات عن الجلسة التي عقدت في 6 نيسان/أبريل 2009، انظر S/PV.6101، *والمرجع، ملحق 2008-2009*، الجزء الأول، القسم 18.